Permanent Mission of the State of Qatar
to the International Organizations
VIENNA

البعثة الدائمة لدولة قطر
لدى المنظمات الدولية
فيينا

بيان دولـــة قطـر

الدورة الثانية والستون
للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

يلقيه سعادة السفير الشيخ علي بن جاسم آل ثاني
ممثل دولة قطر الدائم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١٧ - ٢١ سبتمبر ٢٠١٨
فيينـــــا

سعادة مارتا جيوكوفا
رئيسة المؤتمر العام الثاني والستين للوكالة الدولية للطاقة الذرية
السيدات والسادة الحضور

يسعدني ان اتوجه لسعادتكم والى اعضاء المكتب الموقر بالتهنئة على انتخابكم للرئاسة الدورة الثانية والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية متمنيا لكم النجاح المؤزر ، كما اتقدم بالشكر والتقدير لسعادة سفيرة الفلبين على ادارتها الناجحة للمؤتمر بدورته الواحد والستين.
كما أود ان اؤكد دعم دولة قطر الثابت للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام يوكيا أمانو، الذي نتمنى له الشفاء العاجل، للدور المتميز والمتنامي الذي تؤديه في إنجاز مهمة تسخير الطاقة النووية وتطبيقاتها في المجالات السلمية كافة وتوسيع الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

السيدة الرئيس؛

تحرص دولة قطر على الالتزام بتنفيذ معاير الوكالة المتعلقة بسياسات الأمان والأمن النووي ومكافحة الإرهاب والإتجار غير المشروع بالمواد النووية، وشهدت دولة قطر في الفترة الأخيرة تطورا مهماً من خلال اصدار القانون رقم (٣) لسنة ٢٠١٨ والمتضمن النظام الوطني لحصر ومراقبة المواد النووية والذي دخل حيز النفاذ بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٢ ، ويختص هذا القانون بحصر المرافق والمواد النووية وإصدار وسحب التراخيص لممارسة المؤسسات القطرية تداول المواد النووية كما تضمن القانون تجريم الأفعال التي تخالف التزامات دولة قطر في المجال النووي

وتحديد عقوباتها، كذلك حدد القانون اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة كجهة رقابية مختصة بتنفيذ القانون المذكور في دولة قطر.

وسعيا من دولة قطر للمشاركة في تعزيز الإطار الدولي للأمن النووي والتصدي للتحديات المستمرة في هذا المجال وبناء هيكل عالمي معزز ومستدام وشامل للأمن النووي، فقد اعلنت دولة قطر بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٣ انضمامها الى فريق الاتصال المعني بالأمن النووي والالتزام بالأهداف التي يسعى الفريق لتحقيقها في مجال الأمن النووي.

السيدة الرئيسة؛

تؤكد دولة قطر على أهمية برنامج التعاون التقني بصفته الأداة الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسهيل نقل التكنلوجيات النووية السلمية للدول الأعضاء في الوكالة اتساقا مع ما نصت عليه المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار النووي التي أكدت الحق الثابت والأصيل غير القابل للتصرف للاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتدعو دولة قطر الى توفير الموارد الكافية لهذا البرنامج لتنفيذ مهماته بالشكل الأمثل.

السيدة الرئيسة؛

إن تحقيق الأمن الجماعي الكامل وغير المنقوص يفرض السعي لنزع السلاح النووي ، كون الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمانة المطلقة الوحيدة التي تكفل عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . وخلال ايام سيحتفل المجتمع الدولي باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية ، ودولة قطر تؤكد بهذه المناسبة على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي ، وفق ما تضمنته معاهدات ووثائق دولية عديدة في مقدمتها المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار ، واعلان الامم المتحدة للألفية الذي اعرب فيه رؤساء الدول والحكومات عن سعيهم جاهدين إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وأن يتيحوا جميع

الخيارات لتحقيق هذا الهدف ، وأخيراً وليس آخراً، معاهدة حظر الاسلحة النووية التي اعتمدت في شهر يوليو من العام الماضي .

ويمثل إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوة هامّة نحو النزع التام والشامل للأسلحة النووية، وقدر تعلق الامر بالشرق الأوسط ، فإن دولة قطر تأسف لغياب الإرادة السياسية لتنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥ بشأن اخلاء منطقة الشرق الأوسط من لأسلحة النووية. لقد طالبت الدول العربية، وجميعها اعضاء في معاهدة عدم الانتشار، أن تتحمل الدول الراعية لقرار ١٩٩٥ مسؤوليتها في تنفيذه ، كون الاستمرار بعدم تنفيذ القرار ينتقص من مصداقية معاهدة عدم الانتشار التي تعتبر الركن الأساسي لنظام عدم الانتشار النووي ، ولازلنا بانتظار استجابات ايجابية من هذه الدول.

وتدعو دولة قطر من هذا المنبر الى بذل جهود صادقة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ ، وإيجاد آلية عملية تسير وفق جدول زمني محدد لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تكون نتيجته النهائية انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم الانتشار النووي كدولة غير نووية، وان تحقيق تقدم في هذا الموضوع ستكون له نتائج ايجابية على مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام ٢٠٢٠ ، لان تكرار فشل المؤتمر كما حصل في مؤتمر مراجعة ٢٠١٥ سيضر بمصداقية المعاهدة ونظام عدم الانتشار ككل.

وختاما فأن دولة قطر تأمل ان تتحقق الأهداف التي نعمل من اجلها جميعا في عالم يسوده الأمن والاستقرار والازدهار والخير للإنسانية.

وشكراً السيدة الرئيسة